الأمم المتحدة S/2016/498

مجلس الأمن

Distr.: General
31 May 2016
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي

أولاً – مقدمة

١ – مدد مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٢٢٧ (٢٠١٥)، ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وطلب إليَّ أن أقدم تقريرا عن تنفيذها، يركز على التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي وعلى جهود البعثة المتكاملة لدعمه. ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية في مالي منذ تقريري المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٦ (S/2016/281)، ويتضمن توصيات بشأن تجديد ولاية البعثة المتكاملة، مع مراعاة الاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن الاستعراض الاستراتيجي الذي أُجري بقيادة إدارة عمليات حفظ السلام.

ثانيا – التطورات السياسية الرئيسية

ألف – تنفيذ اتفاق السلام

٢ – شهدت الفترة قيد الاستعراض إحراز بعض التقدم في تنفيذ اتفاق السلام. ومع ذلك، ظلت العملية بصورة إجمالية متأخرة عن موعدها ولا تزال تعترضها العديد من التحديات.

التدابير السياسية والمؤسسية

٣ – في ٢٨ آذار/مارس، قامت تنسيقية حركات أزواد بافتتاح منتدى مدته أربعة أيام في كيدال، كان الغرض منه في البداية اختتام جولة المحادثات بين الطوائف وداخل الطائفة الواحدة، التي انطلقت في النفيس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وخلافا للخطة الأصلية، سحبت الحكومة وائتلاف الجماعات المسلحة مشاركتهما نظرا لعدم تمكن الحكومة

الرجاء إعادة استعمال الورق

والجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق من التوفيق بين وجهات نظرهما بشأن أهداف المنتدى ومشاركة الحكومة، على الرغم من إسهامها المالي في تنظيمه.

٤ - وفي ٣١ آذار/مارس، اعتمدت الجمعية الوطنية قانونا ينقح مدونة الجماعات الإقليمية. وسيمهد هذا القانون الطريق لإنشاء إدارات مؤقتة في مناطق غاو وكيدال وميناكا وتاوديني وتمبكتو. وإثر التماس تقدم به ١٥ من أعضاء المعارضة في الجمعية الوطنية يرمي إلى إلغاء القانون، قضت المحكمة الدستورية في ٥ أيار/مايو بأن القانون متوافق مع الدستور. وأصدر الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا القانون رسميا في ١٠ أيار/مايو.

٥ - وفي ٣١ آذار/مارس، عين مجلس الوزراء المحافظ الجديد لمنطقة كيدال. وأدى المحافظ اليمين القانونية في ٥ أيار/مايو، في حين أدى المحافظان اللذان تم تعيينهما لترأس المنطقتين المنشأتين حديثا في ميناكا (التي كانت في السابق جزءا من منطقة غاو) وتاوديني (التي كانت في السابق جزءا من منطقة تمبكتو) اليمين القانونية في ٣١ آذار/مارس و ٧ نيسان/أبريل، على التوالي. وبسبب الصعوبات الأمنية واللوجستية، يظل محافظ تاوديني مقيما في تمبكتو، بينما يظل محافظ كيدال مقيما في غاو. وحتى ١٨ أيار/مايو، كان ثلاثة من أصل خمسة محافظين قد التحقوا كل بمنطقته في الشمال، بينما بلغت نسبة التحاق الولاة بمناطقهم ٥٣ في المائة (١٧ من أصل ٣٢). وانخفض العدد الإجمالي للمسؤولين الحكوميين المتغيبين عن مراكز عملهم على مستوى نواب الولاة من نسبة ٤٩ في المائة المبلَّغ عنها في تقريري السابق إلى ٣٢ في المائة، ويعزى ذلك أساسا إلى إنشاء مناطق جديدة. ونُقل أربعة قضاة إلى هيئات قضائية في غاو وتمبكتو بمساعدة من البعثة المتكاملة. وفي ٧ نيسان/أبريل، افتتحت محكمة أبوابها في غورما راروس (منطقة تمبكتو)، ليرتفع بذلك عدد الهيئات القضائية العاملة في المنطقة إلى ثلاث هيئات. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، أجرى مجلس الوزراء عدة تعيينات رئيسية منها مناصب برتبة الوالي ونائب الوالي في مناطق غاو وكيدال وموبتي وتمبكتو.

٦ - وأحرز تقدم أيضا فيما يتعلق بالجدول الزمني للانتخابات. وفي ١٢ نيسان/أبريل، أعلن وزير الإدارة الإقليمية إجراء الانتخابات المحلية في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦؛ وتنظيم استفتاء دستوري، يُقترح خلاله إنشاء مجلس للشيوخ، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦؛ وعقد انتخابات إقليمية في النصف الأول من عام ٢٠١٧. وفي ٢٠ نيسان/أبريل، أصدرت الحكومة مرسوما يقضي بإنشاء لجنة من الخبراء من أجل تنقيح الدستور.

٧ - وفي يومي ٢٥ و ٢٦ نيسان/أبريل، عقدت لجنة متابعة الاتفاق اجتماعها الثامن في باماكو، حيث أكد أعضاؤها الحاجة إلى التعجيل بتنفيذ الاتفاق، ولا سيما فيما يتعلق بالإدارات المؤقتة والآليات الأمنية. وفي حين قامت الحكومة بعرض التدابير التي اتخذتها،

بما في ذلك إنشاء منطقتي ميناكا وتنقيح قانون الجماعات الإقليمية، أعربت الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق في رسالة مشتركة عن أسفها لعدم إحراز تقدم بشأن إنشاء الإدارات المؤقتة، وأكدت من جديد ضرورة بذل المزيد من الجهود بشأن المسائل المؤسسية قبل المضي قدما فيما يتعلق بجوانب الأمن والدفاع. وأعربت أيضا عن أسفها للتأخيرات المسجلة في وضع الصيغة النهائية للاستراتيجية الإنمائية للمناطق الشمالية، بما في ذلك الخطة الوطنية للاستجابة لحالات الطوارئ.

٨ - وواصلت البعثة دعم وزارة المصالحة الوطنية في التحضير لمؤتمر الوفاق الوطني المزمع عقده في وقت لاحق من عام ٢٠١٦. وفي ٢٥ و ٢٧ آذار/مارس، نظمت وزارة المصالحة الوطنية، بدعم من البعثة المتكاملة، مؤتمرا بشأن موضوع ''المشاورات المتعلقة بمالي بعد انتهاء النزاع''، حضره مع ما يزيد على ١٠٠ مشارك، وأسفر عن توصيات بشأن تنفيذ الاتفاق ستُعرض على مؤتمر الوفاق الوطني للنظر فيها.

التدابير الدفاعية والأمنية

٩ - في ١٣ نيسان/أبريل، قدمت تنسيقية حركات أزواد إلى اللجنة التقنية الأمنية قائمة أولية تضم ٠٠٠ ١٨ من المقاتلين بغرض تجميعهم؛ ولم يقدم الائتلاف بعد قائمته في هذا الصدد. وفي حين تضمّن التقييم الذي أجري في عام ٢٠١٣ توقعات تشير إلى ما مجموعه ٠٠٠ ٦ مقاتل من تنسيقية حركات أزواد والائتلاف معاً، فقد قام الفريق العامل المخصص المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بقيادة الحكومة فيما بعد بتنقيح العدد الإجمالي ليصبح ٠٠٠ ١٠ مقاتل في عام ٢٠١٦. وبدأت البعثة المتكاملة تشييد خمسة مواقع تجميع جديدة في ٢٥ نيسان/أبريل في كل من بير (منطقة تمبكتو)، وتيساليت (منطقة كيدال)، وتين فاتيماتا (منطقة غاو)، ثم في ١٥ أيار/مايو في إيلوك وتابانكورت (منطقة غاو). وفي ٢٠ أيار/مايو، أكملت البعثة تشييد المواقع الثلاثة الأولى في ليكراكار (منطقة تمبكتو)، وفافا (منطقة غاو) وإينيكار (منطقة ميناكا)، وذلك بدعم من صندوق بناء السلام. وتشمل جميع المواقع ترتيبات خاصة للمقاتلات.

١٠ - وأُحرز تقدم في إنشاء آلية التنسيق التشغيلي المسؤولة عن تنسيق الدوريات المختلطة وحماية مواقع التجميع، مع وضع الصيغة النهائية لمفهوم عملياتها، وإنشاء مقرها في غاو. وفي ٨ نيسان/أبريل، سلمت الحكومة إلى الآلية ٤٢ مركبة لبدء الدوريات المختلطة، كما تمت الموافقة على أربعة مشاريع لتزويد مقرها بالتجهيزات اللازمة، وذلك من خلال الصندوق الاستئماني لدعم السلام والأمن في مالي. وفي نهاية نيسان/أبريل، قدم كل من تنسيقية حركات أزواد والائتلاف قوائم بأفرادها الذين سينضمون إلى الدوريات المختلطة في

غاو، في حين لم تُقدَّم بعد القوائم المتعلقة بمنطقتي كيدال وتمبكتو. ولم تبدأ بعد الدوريات المختلطة. وأجرى المراقبون العسكريون التابعون للبعثة ما مجموعه ٣٥١ دورية في الشمال. كما أجروا تحقيقات في ٢٢ انتهاكا محتملا لوقف إطلاق النار، بما في ذلك ثمانية تحقيقات مشتركة مع الأفرقة المختلطة للرصد والتحقق. لكنهم لم يجدوا دليلا على حدوث انتهاكات لوقف إطلاق النار.

١١ - وفي ١٨ أيار/مايو، وافق مجلس الوزراء على مشروع مرسوم جديد بشأن المجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن، يضعه تحت سلطة رئيس الوزراء. وللمجلس الوطني أهمية حاسمة في تنفيذ أحكام الاتفاق بشأن التجميع؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وإدماج عناصر الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق في قوات الدفاع والأمن المالية؛ والشرطة الإقليمية، واللجان الاستشارية المحلية المعنية بالأمن. ولم تعين الجماعات المسلحة الموقعة بعد ممثليها في لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ولجنة الإدماج. وفي ٧ نيسان/أبريل، قامت وزارة الدفاع وشؤون المقاتلين السابقين، بدعم من البعثة، بتنظيم حلقة عمل لمناقشة إدماج المقاتلين السابقين في قوات الدفاع والأمن المالية.

باء - التطورات السياسية الأخرى

١٢ - تميزت الفترة المشمولة بالتقرير بعدد من التطورات داخل الجماعات الموقعة على الاتفاق وفيما بينها. ففي ٢١ آذار/مارس، انضمت إلى صفوف الائتلاف جماعة منشقة عن تنسيقية حركات أزواد، هي الجبهة الشعبية لأزواد. وفي ٧ نيسان/أبريل، قامت الحركة الوطنية لتحرير أزواد بإعادة انتخاب بلال أغ الشريف بصفته الأمين العام للحركة، وذلك في ختام مؤتمرها الثالث المعقود في كيدال.

جيم - التعاون الإقليمي

١٣ - في أعقاب الهجوم الإرهابي الذي نُفذ في غراند - بسام، كوت ديفوار، في ١٣ آذار/مارس، وخلف عشرات القتلى والجرحى من المدنيين، اجتمع وزراء الداخلية والأمن من بوركينا فاسو، وكوت ديفوار، ومالي والسنغال في ٢٣ و ٢٤ آذار/مارس في أبيدجان، واتفقوا على تدابير لتعزيز التعاون الأمني في غرب أفريقيا. وقد أسفر التعاون بين السلطات الإيفوارية والمالية عن إلقاء القبض على ١٥ شخصا، من بينهم ثلاثة ماليين، ممن لهم صلة بالهجوم الإرهابي الذي وقع في غراند باسام.

١٤ - وفي الفترة من ٢٠ آذار/مارس إلى ١ نيسان/أبريل، أجرى الاتحاد الأفريقي زيارة تقييمية أولية إلى مالي، بدعم من الأمم المتحدة لاستعراض الخيارات الرامية إلى معالجة البيئة

غير المواتية التي تعمل فيها البعثة المتكاملة في شمال مالي. وواصلت مفوضية الاتحاد الأفريقي التخطيط من أجل إجراء تقييم إضافي بمشاركة كل من الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبلدان المنطقة وشركاء آخرين. وخلال اجتماع عقد في باماكو يومي ٥ و ٦ أيار/مايو، اتفق رؤساء أركان الدفاع من الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر على تعزيز تعاونهم الأمني من خلال التركيز على تبادل المعلومات والاستخبارات وتشديد مراقبة الحدود.

ثالثا – التطورات الأمنية الرئيسية

١٥ - في ١٨ نيسان/أبريل، قام عدد يصل إلى ٣٠٠ و ٥٠٠ متظاهر في كيدال، احتجاجا على وجود القوات الدولية، باقتحام مهبط للطائرات تتولى البعثة المتكاملة حراسته. وتحولت المظاهرة إلى أعمال عنف أسفرت عن مقتل اثنين من المتظاهرين وجرح تسعة آخرين. وقد ألحق المتظاهرون أضرارا بالغة بمنشآت المطار، وهو ما أدى إلى زيادة عرقلة إيصال المساعدة الإنسانية إلى السكان المحليين وعمليات البعثة المتكاملة. وبعد ذلك بيومين، تحولت مظاهرة أخرى في المطار إلى أعمال عنف. وانسحب الأفراد النظاميون التابعون للبعثة من المطار تلافيا لمزيد من التصعيد، شأنهم في ذلك شأن أفراد التنسيقية المنتشرين هناك. وفي ٢١ نيسان/أبريل، قدم منظمو المظاهرات سلسلة من المطالب، بما في ذلك وقف المضايقات المزعومة والاحتجاز التعسفي من جانب القوات الفرنسية. وفي ٢٩ نيسان/أبريل، وفي أعقاب المحادثات التي أجراها ممثلي الخاص مع مختلف المحاورين، أخلى المتظاهرون المطار؛ واستعاد أفراد التنسيقية، بما في ذلك وحدة لمكافحة الإرهاب تابعة للحركة الوطنية لتحرير أزواد، سيطرتهم على أمن المطار. ولم تتوصل التحقيقات الأولية التي أجرتها البعثة المتكاملة إلى تحديد ملابسات وفاة الشخصين؛ وتواصل البعثة تحقيقاتها في هذا الصدد.

الهجمات غير المتكافئة وغيرها من الهجمات

١٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الجماعات المتطرفة العنيفة والجماعات الإرهابية شن هجمات معقدة ضد قوات الدفاع والأمن المالية والقوات الفرنسية والبعثة المتكاملة. ووردت تقارير تفيد وقوع ما مجموعه ١٥ هجوماً ضد البعثة، معظمها وقعت في منطقة كيدال، أسفرت عن مقتل ٥ من حفظة السلام ومتعاقد مدني واحد، وجرح ١١ من أفراد البعثة. وكانت الفترة المشمولة بالتقرير السابق قد شهدت ما مجموعه ٢٠ عملاً من الأعمال العدائية، أسفرت عن سقوط ١٠ قتلى و ٦١ جريحاً. غير أن الهجمات ما فتئت تزداد تعقيداً وتطوراً، حيث يُستخدم فيها مزيج من الأجهزة المتفجرة على جوانب الطرق

وتقنية نصب الكمائن. ففي ١٨ أيار/مايو، وعلى طول محور تيساليت – غاو (منطقة كيدال). قام عدد غير معروف من المعتدين بمهاجمة قافلة للبعثة بواسطة قذائف الهاون ونيران الأسلحة الصغيرة بعد أن داست جهازا متفجرا يدوي الصنع على بعد حوالي ١٥ كيلومتراً شمال أغيلهوك، مما أدى إلى مقتل ٥ من حفظة السلام وإصابة ٣ آخرين بجروح. وإضافة إلى ذلك، وفي ٣ أيار/مايو، على طول محور غوسي – دوينتزا (منطقة مبكتو)، قام حوالي ٢٠ من المعتدين بمهاجمة قافلة تابعة للبعثة بواسطة الأسلحة الصغيرة بعد أن داست جهازا متفجرا، مما أسفر عن جرح اثنين من حفظة السلام. وجرى الإبلاغ عن وقوع ٩ هجمات ضد القوات المسلحة المالية وهجومين ضد القوات الفرنسية، بما في ذلك يوم ١٢ نيسان/أبريل، حين قُتل ٣ جنود فرنسيين بعد أن داست المركبة التي تقود قافلتهم لغماً أرضياً في منطقة كيدال، وهو هجوم تبنته لاحقاً حركة أنصار الدين.

١٧ – وفي ٢١ آذار/مارس، نُفذ هجوم على فندق أزالاي نور – سود (Azalai Nord-Sud) في باماكو، حيث مقر بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في مالي. وقُتل أحد المهاجمين على أيدي حراس الفندق، بينما أُلقي القبض على ٣ من المشتبه فيهم في باماكو.

١٨ – ونفذت القوات الفرنسية والقوات المسلحة المالية عمليتين مشتركتين لمكافحة الإرهاب في كل من غورما (منطقة تمبكتو) وأنسونغو (منطقة غاو)، في حين نفذت القوات المسلحة المالية ثلاث عمليات لمكافحة الإرهاب في منطقتي موبتي وسيغو، مما أسفر عن اعتقال ما لا يقل عن ٤٩ من المشتبه فيهم. وفي ١٣ نيسان/أبريل، مدد مجلس الوزراء حالة الطوارئ الوطنية إلى غاية ١٥ تموز/يوليه.

حماية المدنيين

١٩ – لا تزال أعمال السطو المسلح تشكِّل أكبر خطر يتهدد المدنيين، حيث شكلت هذه الأعمال نسبة ٣٠ في المائة من مجموع الحوادث المبلغ عنها في كل من غاو وموبتي، ونسبة ٤٠ في المائة من الحوادث المبلغ عنها في تمبكتو. واستمرت الجماعات المتطرفة العنيفة والجماعات الإرهابية في تهديد وتخويف المدنيين، بمن فيهم موظفو الخدمة المدنية والمخبرون المزعومون للقوات المالية والقوات الدولية، في المناطق الوسطى والشمالية.

٢٠ – وانخفض العنف الطائفي خلال الفترة المشمولة بالتقرير في ميناكا. وفي منطقة موبتي، ازدادت حدة التوترات بين بعض أعضاء قبيلتي بامبارا وفولاني، ووردت تقارير تفيد ظهور مجموعات جديدة للدفاع عن النفس في دوينتزا وكونا. وفي ٣٠ نيسان/أبريل، هاجم مسلحون مجهولو الهوية مركبة بالقرب من ماليمانا (منطقة موبتي)، مما أسفر عن مقتل نائب

لعمدة ديورا (دائرة تينينكو) بالإضافة إلى زعيم الشباب في قبيلة بامبارا. ووفقاً للسلطات المحلية، فقد أسفرت الاشتباكات العنيفة الدائرة منذ ٣٠ نيسان/أبريل عن مقتل ما لا يقل عن ٢٦ شخصاً (٢٣ منهم ينتمون إلى قبيلة فولاني) وتشريد قرابة ٨٢٧ مدنياً من قبيلة فولاني. وفي ٥ أيار/مايو، زار وفد وزاري بلدة كاريري في دائرة تينينكو من أجل تقييم الحالة واحتواء تصاعد أعمال العنف. وفي وقت لاحق، جرى فتح تحقيق قضائي، بينما أنشأت قوات الدفاع والأمن المالية وجوداً مؤقتاً في المنطقة من أجل تخفيف حدة التوتر وتيسير التحقيقات الجارية بشأن الأحداث. وفي أعقاب المعلومات الواردة في تقريري السابق بشأن الاشتباكات العنيفة، نظمت البعثة في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ آذار/مارس ما مجموعه ١٦ دورة بشأن التعايش السلمي، شارك فيها ما يزيد عن ٥٠٠ من المدنيين الذين كانوا قد فروا من النزاعات القبلية الأخيرة في إينيكار (منطقة ميناكا).

٢١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت شرطة البعثة ٢ ٠٤٩ دورية مشتركة مع الشرطة المالية في المناطق الحضرية، بينما واصلت قوة البعثة ترسيخ وجودها ودورها في المنطقة القريبة من أنسونغو (منطقة غاو) وكيدال وميناكا، بالإضافة إلى منطقة تمبكتو. وأجرت قوة البعثة أيضاً دوريات مشتركة مع القوات المسلحة المالية في بلدات تقع في غاو وميناكا وموبتي وتمبكتو. وقامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بتوعية ما مجموعه ١٦ ٦٦٨ شخصاً بشأن مخاطر المتفجرات في المناطق المتضررة من النزاع في المناطق الوسطى والشمالية، وقامت بتدمير ٣٨٦ جهازا متفجرا.

رابعا - حقوق الإنسان

٢٢ - ظلت حالة حقوق الإنسان تشكل مصدر قلق بالغ خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقامت البعثة بتوثيق الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من جانب قوات الدفاع والأمن المالية وتنسيقية حركات أزواد والائتلاف وسائر الجماعات المسلحة والجماعات المتطرفة العنيفة. وجرى التبليغ عن ما مجموعه ٩٦ حالة من الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة في مجال حقوق الإنسان، مع تحديد ما لا يقل عن ١٣١ ضحية، منهم ٣١ طفلاً، مقارنة مع تسجيل ٣٤ حالة، تشمل ما لا يقل عن ٥٣ ضحية، في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وقد شملت هذه الحالات ٧ حالات تتعلق بالقتل والإعدام بإجراءات موجزة والاختفاء القسري؛ و ٣ حالات تنطوي على ظروف احتجاز لاإنسانية أفضت إلى الوفاة؛ و ١٣ حالة سوء معاملة؛ وحالتين تتعلقان بتجنيد الأطفال؛ و ٣٠ حالة تتعلق بالاحتجاز غير القانوني؛ و ١٨ حالة تتعلق بالابتزاز والنهب؛

وحالة واحدة تتعلق بالتخويف؛ و ٢٢ حالة تتعلق بإجراءات قضائية لا مبرر لها بسبب عدم فعالية التحقيق. وكان تجنيد الجماعات المسلحة للأطفال واستخدامهم لهم، والذي شمل ٢٩ طفلاً، مبعث قلق بوجه خاص. وقد وثقت البعثة في إحدى الحالات المذكورة أعلاه تجنيد ٢٧ طفلاً، منهم ١٤ فتاة و ١٣ صبياً، على يد جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم (غاتيا)، التي تعد جزءاً من ائتلاف الجماعات المسلحة. وكانت هناك ادعاءات موثوقة أخرى بشأن تجنيد جماعة غاتيا للأطفال واستخدامها لهم.

٢٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى اعتقال ١٠٣ أفراد بتهم تتعلق بالإرهاب، منهم ٨٠ اعتقلتهم قوات الدفاع والأمن المالية في باماكو، وكذلك في مناطق غاو وموبتي وسيغو وتمبكتو، و ٢٣ آخرين اعتقلتهم القوات الدولية في الشمال. وأفادت تقارير بأن ١٥ من هؤلاء تعرضوا للإعدام بإجراءات موجزة (٣)، وللتعذيب (٥)، ولسوء المعاملة (٧) وذلك على يد القوات المالية. وظلت التنسيقية تحتجز ٦ مقاتلين من الائتلاف، في حين ظل الائتلاف يحتجز مقاتلاً واحداً من التنسيقية. وفي ١٨ أيار/مايو، كانت البعثة قد حددت هوية ٢٩٥ شخصاً محتجزاً لأسباب متعلّقة بالنزاع والإرهاب، من بينهم ٥ أطفال، وهم مودعون في مرافق احتجاز تديرها الدولة في جميع أنحاء البلد. ويشكل استمرار احتجاز الأطفال انتهاكاً لالتزام الحكومة في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ بتسليم الأطفال المحتجزين لارتباطهم بالجماعات المسلحة إلى جهات مدنية معنية بحماية الأطفال.

٢٤ - وعقدت وزارة العدل وحقوق الإنسان جلسات عمل شهرية مع البعثة لاستعراض ومعالجة انتهاكات حقوق الإنسان الموثقة من جانب البعثة. وقد عُقد أول اجتماع في ١٤ نيسان/أبريل. وفي تطور إيجابي على مستوى مكافحة الإفلات من العقاب، قضت محكمة جنائية في سياق جلسات المحاكمة التي بدأت في باماكو وموبتي في ٢ أيار/مايو، بالحكم على اثني عشر شخصا وجهت إليهم تهم بارتكاب جرائم خطيرة منها أعمال التنظيم الإجرامي والإرهاب. وقد أُطلق سراح بعض هؤلاء الأشخاص في إطار تدابير بناء الثقة بين الحكومة والجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٥. وفي ٣٠ نيسان/أبريل، اعتمد مجلس الوزراء مشروع قانون لإصلاح اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ينص على مزيد من الإدارة الذاتية والاستقلال من الناحية المالية وفقاً لمبادئ باريس (انظر قرار الجمعية العامة ١٣٤/٤٨، المرفق).

٢٥ - وفي الفترة من ١١ إلى ١٧ نيسان/أبريل، قامت ممثلتي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع بزيارة مالي، واتفقت مع السلطات المالية على وضع إطار مشترك للتعاون والعمل في المجالات الرئيسية، من قبيل الوصول إلى الخدمات وتوفيرها؛ ومكافحة الإفلات

من العقاب؛ والإصلاحات التشريعية وتعزيز نظام العدالة؛ ووضع خطط عمل محددة للجيش والشرطة. وقد وثق صندوق الأمم المتحدة للسكان، من خلال شركائه، ٤٦ حادثا من حوادث العنف الجنساني، مقارنة مع ٧٨ حادثاً مسجلا في الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

٢٦ - وفي ٢٤ آذار/مارس، أكدت الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية التهمة الموجهة إلى أحمد الفقي المهدي بارتكاب جرائم حرب فيما يتعلق بتدمير المعالم التاريخية والدينية في تمبكتو.

خامسا - الحالة الإنسانية

٢٧ - ظل الإجرام ووجود الجماعات المتطرفة والإرهابية من العوائق الرئيسية التي تحول دون إيصال المساعدات الإنسانية إلى وسط مالي وشماله. وقد جرى الإبلاغ عن وقوع ١١ حادثاً أمنياً مس الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، مقارنة مع أربعة حوادث في الفترة السابقة، ثلاثة منها استهدفت تحديداً جهات فاعلة في المجال الإنساني. وفي ٢٩ نيسان/أبريل، تعرضت قافلة إنسانية تابعة لمنظمة غير حكومية دولية لهجوم في منطقة غاو، مما أسفر عن إصابة ٣ عاملين في المجال الإنساني. وأثرت الأضرار التي لحقت بمطار كيدال خلال حادث ١٨ نيسان/أبريل على التحركات الجوية للعاملين في المجال الإنساني من كيدال وإليها. ومع ذلك، واصلت الجهات الفاعلة الإنسانية تقديم المساعدات والتخطيط لتعزيز وجودها في منطقة كيدال.

٢٨ - وأدى استمرار تدهور الحالة الأمنية في أجزاء من منطقة موبتي، والتهديدات الموجهة ضد السلطات المحلية والمعلّمين والطلاب في دوائر دجيني ودوينتزا وموبتي وتينينكو ويووارو، إلى إغلاق ٢٥ في المائة من المدارس في هذه المناطق. وفي منطقة سيغو، أُغلقت ٢٠ مدرسة ابتدائية وإعدادية مؤقتاً، فيما أُغلقت مَدرستان بشكل دائم. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان خدمات التوليد الطارئة ورعاية المواليد إلى ٥ مستشفيات إقليمية و ١٥ مركزاً صحياً، بالإضافة إلى ٦٠٠ عُدة توليد، في حين عملت منظمة اليونيسيف مع الشركاء المنفذين لتوفير خدمات التحصين في منطقة كيدال. وفي مناطق غاو وكيدال وموبتي وتمبكتو، قامت منظمة الصحة العالمية، مع شركائها، بتلقيح أكثر من ٠٠٠ ٤٥٤ ١ طفل ضد شلل الأطفال.

٢٩ - وظل نقص الاستثمار في الهياكل الأساسية العامة يعيق سبل الحصول على المياه والكهرباء. وعلى الرغم من أن الجهات الفاعلة الإنسانية قد كفلت توفير مصادر دائمة لمياه الشرب الآمنة إلى عدد يصل إلى ٥٥٠ ٩ شخصاً من مجموع السكان البالغ عددهم حوالي

٠٠٠ ٨٣ في كيدال، فمن المرجح ألا يكون ذلك كافياً في ظل ظروف الجفاف الراهنة. وفي ميناكا، لم تعالج بعد المسألة الملحة المتعلقة بإصلاح الآبار الثقبية وشبكات المياه في مناطق العودة.

٣٠ - ومنذ تقريري الأخير (S/2016/281)، ظل عدد المشردين داخلياً في حدود ٠٠٠ ٥٢ شخص، تُقدر نسبة الأطفال بينهم بحوالي ٥١ في المائة، بينما تصل نسبة النساء إلى ٢٥ في المائة، ولا يزال ٠٠٠ ١٤٥ لاجئ مالي في بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر. وفي ٧ نيسان/أبريل، عُقد في باماكو الاجتماع الثالث للجنة الثلاثية بين بوركينا فاسو ومالي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وحضره كل من التنسيقية والائتلاف بصفتهما مراقبين.

سادسا - التنمية الاقتصادية والمحافظة على التراث الثقافي والبيئة

٣١ - منذ تقريري الأخير، ظلت جهود الحكومة الرامية إلى إحراز تقدم في جني ثمار السلام وفي إعادة الخدمات الأساسية إلى الشمال تواجه عوائق عدة تتمثل في استمرار انعدام الأمن والافتقار إلى الهياكل الأساسية ومحدودية عدد المسؤولين الحكوميين الذين أعيد نشرهم في الشمال، بالإضافة إلى التأخر في إنشاء الإدارات المؤقتة. واستمرت البعثة، ومعها فريق الأمم المتحدة القطري، في تقديم الدعم إلى السكان، لا سيما في المناطق الوسطى والشمالية. واستخدمت البعثة مشاريع سريعة الأثر لتقديم المساعدة، من قبيل توفير مياه الشرب ولوازم توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية لصالح المراكز الصحية المجتمعية في منطقتي موبتي وتمبكتو، وكذلك من خلال دعم النساء في منطقة تمبكتو لإيجاد سبل كسب العيش. وقدم صندوق بناء السلام الدعم إلى ٦٢٥ مشروعا مُدراً للدخل في منطقتي غاو وتمبكتو، وذلك بالتعاون مع شركائه المنفذين، ومن بينهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وواصلت البعثة إلى جانب منظمة اليونسكو ترميم جزء من أضرحة تمبكتو التي تُعد تراثاً عالمياً، إذ بدأت الأعمال في مسجدي سانكوري وسيدي يحيى اعتبارا من ١٥ نيسان/أبريل.

سابعا - السلوك والانضباط

٣٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تسجل أي ادعاءات تتعلق بالاستغلال والاعتداء الجنسيين. وفيما يخص الادعاء المبلغ عنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، أجرت الدولة العضو المعنية تحقيقا في مالي وخلصت إلى عدم وجود ما يكفي من الأدلة لإثباته. ومع

ذلك، ستوجّه إلى الجاني المزعوم تهمة العصيان ولن يُقبل نشره في أي عملية حالية أو مقبلة من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأجرت البعثة سبع زيارات لتقييم احتمال وقوع حوادث الاستغلال والانتهاك الجنسيين في المعسكرات لتوعية الأفراد بمسائل الانضباط وبسياستي المتعلقة بعدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة إطلاع الجمهور والشركاء على معايير السلوك المتوقعة من موظفي الأمم المتحدة، مركزة على تنفيذ سياستي المتعلقة بعدم التسامح مطلقا، مع التأكيد على أهمية منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين والإبلاغ عن حالات من هذا القبيل.

ثامنا – الاستعراض الاستراتيجي في مالي

٣٣ – أوفدت بعثة متكاملة لإجراء استعراض استراتيجي في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ آذار/مارس، بقيادة إدارة عمليات حفظ السلام، بهدف تقييم مدى ملاءمة ولاية البعثة وتشكيلها ثلاث سنوات بعد انتشارها، مع مراعاة التطورات السياسية والأمنية، بما فيها التوقيع على اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وتشاور فريق الاستعراض الاستراتيجي مع قطاع عريض من أصحاب المصلحة، بمن فيهم رئيس الوزراء موديبو كيتا، ووزراء الحكومة ومسؤولين آخرين، منهم رئيس الجمعية الوطنية؛ وممثلو المجتمع المدني؛ والأحزاب السياسية؛ وقادة الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق؛ وأعضاء السلك الدبلوماسي، بمن فيهم الشركاء الإقليميون؛ وقيادة البعثة وموظفيها؛ وفريق الأمم المتحدة القطري. وقام فريق الاستعراض الاستراتيجي بزيارات ميدانية إلى غاو وكيدال وموبتي وتمبكتو.

ألف – نتائج الاستعراض الاستراتيجي

١ – اتفاق السلام والمصالحة في مالي

الإصلاحات السياسية والمؤسسية

٣٤ – ظل التقدم المحرز في الإصلاحات السياسية والمؤسسية المنصوص عليها في الاتفاق تقدما محدودا. فقد ظلت عمليات تنفيذ تدابير اللامركزية؛ وإنشاء الإدارات المؤقتة؛ ونزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ وإصلاح القطاع الأمني متأخرة عن مواعيدها. ولمعالجة هذا الوضع، حث المحاورون على التعجيل بنشر محافظين في كيدال وميناكا وتاوديني، كما حثوا الشركاء الدوليين على تقديم الدعم لتنصيب الإدارات المؤقتة التي يُفترض أن تكون بمثابة حافز للنهوض بتنفيذ الأحكام الأخرى من الاتفاق، بما في ذلك الدفاع والأمن وتحقيق فوائد السلام. وشدد المحاورون على أنه لن يكون هناك وجود دائم

وفعال لسلطة الدولة دون نشر الشرطة وبسط مؤسسات العدالة والمؤسسات الإصلاحية لحماية السكان وضمان سيادة القانون.

٣٥ - وأعرب بعض المحاورين عن الآمال الكبيرة المعلقة على إجراء الانتخابات المحلية والإقليمية، وكذلك مراجعة الدستور. ودعا آخرون، لا سيما في صفوف المعارضة والمنظمات النسائية والشبابية، إلى إجراء عملية شاملة لإشراك فئات السكان الرئيسية وضمان أخذ شواغلها بعين الاعتبار. وفي هذا الصدد، أكدوا على أهمية عقد مؤتمر الوفاق الوطني المتوخى، داعين إلى بدء عملية التحضير لهذا المؤتمر على وجه السرعة.

الأحكام المتعلقة بالدفاع والأمن

٣٦ - أكد المحاورون على الحاجة إلى وضع استراتيجيات وطنية واضحة للمضي قدما في إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ودعوا اللجنتين المنشأتين حديثا المعنيتين بالإدماج ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى التعجيل بتحديد طرائق للعملية، ووضع معايير لإدماج المقاتلين في الجيش الوطني الذي أعيد تشكيله. وشددوا على الحاجة الملحة إلى تفعيل آلية التنسيق التشغيلي وبدء إجراء الدوريات المختلطة، لأغراض منها توفير الأمن للإدارات الحكومية والمؤقتة التي أعيد نشرها، وعكس مسار توسع خطر التطرف العنيف والإرهاب، وإحراز تقدم في عملية التجميع. ويتطلب ذلك درجة كبيرة من الثقة بين الأطراف، وإجراء مزيد من المشاورات بشأن الترتيبات الأمنية المتعلقة بالتجميع والأحكام الأخرى المتصلة بالدفاع والأمن. وعلى نحو ما اتُّفق عليه في اجتماع اللجنة التقنية الأمنية المعقود في ١٣ نيسان/أبريل، فإن الإدماج المبكر لعناصر الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق في قوات الدفاع والأمن المالية، من خلال إنشاء وحدات مختلطة، يمكن أن يكون بمثابة تدبير مؤقت لتهيئة الظروف الأمنية الدنيا اللازمة للمضي قدما في تنفيذ الأحكام الأخرى ذات الصلة من الاتفاق، دون المساس بالخطط المتوقعة للّجنتين، التي ينبغي أن تتناول الحلول الطويلة الأجل.

٣٧ - ورأى المسؤولون الحكوميون أيضا أن تحسين آليات التنسيق مع البعثة المتكاملة يمكن أن يسهل إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية في المناطق الوسطى والشمالية، بوسائل منها تقديم البعثة المتكاملة الدعمَ التشغيلي واللوجستي والتوجيهي إلى المؤسسات الأمنية في مالي في مناطق الانتشار المشترك، وتكميل عمل بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في مالي. وأعرب العديد من المحاورين عن رأي مفاده أن الوقت هو أهم عنصر وأن عدم تحقيق نتائج ملموسة في مجال الأمن وغيره للسكان سيؤدي إلى زيادة ترسيخ أقدام الجماعات المتطرفة العنيفة والجماعات الإرهابية وتوسيع نفوذها.

٣٨ - وأعرب المحاورون عن القلق إزاء تصاعد أعمال اللصوصية والعنف الطائفي خلال السنة الماضية في منطقتي موبتي وسيغو، بسبب الوجود المحدود لمؤسسات الدولة، مما يعوق إيصال الخدمات الأساسية في المناطق النائية. فإلى جانب التوترات الطائفية والشعور بالتهميش السياسي والاجتماعي والاقتصادي، توفر هذه الأعمال أرضية خصبة لانتشار ميليشيات الدفاع الذاتي والجماعات المتطرفة العنيفة، بما فيها جبهة تحرير ماسينا. وفي النصف الأول من عام ٢٠١٦، كانت هذه الجماعات مسؤولة عما لا يقل عن ٦٤ حادثا أسفرت عن سقوط ٣٥ ضحية في صفوف المدنيين.

المصالحة والعدالة

٣٩ - أشار العديد من المحاورين إلى أن الآليات الواردة في الاتفاق فيما يتعلق بالمصالحة والعدالة يمكن أن تؤدي دورا أساسيا في ضمان السلام والاستقرار على المدى الطويل في مالي. بيد أن التقدم المحرز ظل متفاوتا. وأعرب كل من الحكومة والمجتمع المدني عن تأييده لإنشاء لجنة تحقيق دولية. وشدد المجتمع المدني أيضا على الدور المهم الذي تضطلع به اللجنة المعنية بالحقيقة والعدالة والمصالحة، وأعرب في الوقت نفسه عن خيبة الأمل لعدم استشارته بشأن عضويتها. وفي حين شدد بعض المحاورين على ضرورة مواصلة مكافحة الإفلات من العقاب، لاحظوا أن الإفراج عن المحتجزين، رغم أثره الهام في بناء الثقة، يقوض أيضا مصداقية نظام العدالة. فقد أدت عمليات مكافحة الإرهاب التي تضطلع بها القوات المسلحة المالية إلى وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في بعض المجتمعات المحلية، مما زاد شعورها بالتهميش من عملية السلام. ونتيجة تدهور الحالة الأمنية، تأثرت سلبا قدرة البعثة على رصد الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها.

الحالة الإنسانية والتنمية الاقتصادية

٤٠ - أعرب العديد من المحاورين، لا سيما ممثلو المجتمع المدني والزعماء التقليديون والدينيون، عن آمال كبيرة بأن تتمخض عملية السلام وجهود التعاون المعززة بين الأطراف الموقعة عن تقديم الخدمات الأساسية وتحسين حياة السكان على الفور. غير أن المؤسسات والخدمات الحكومية لا تزال غائبة في أجزاء كبيرة من الشمال، لأسباب تُعزى أساسا إلى تزايد انعدام الأمن. ولئن كان انعدام الأمن هذا قد أثر أيضا على التدخلات الإنسانية والإنمائية، واصلت الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والشركاء الآخرون تقديم الخدمات الأساسية حيثما أمكنها الوصول.

٤١ - ولم تنته الحكومة بعد من وضع الصيغة النهائية لاستراتيجيتها لتنمية الشمال أو خطة الطوارئ الوطنية. ولذلك، فإن نتائج المؤتمر الدولي للانتعاش الاقتصادي والتنمية في مالي الذي عقد في باريس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ لم تتجسد بعد في إنجازات ملموسة. وقد تعهد شركاء مالي بتقديم تبرعات بمبلغ ٣,٦ بلايين دولار للفترة الممتدة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧، تشمل مبلغ ٧٢٢ مليون دولار للشمال. وصرفوا حتى الآن ما مجموعه ٧٨٠ مليون دولار، بما في ذلك مبلغ ١٧٧ مليون دولار مخصص للشمال. وكانت بعثة التقييم المشتركة التي أوفدها إلى الشمال البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والبنك الإسلامي للتنمية إ، وفقا للمادة ٣٦ من اتفاق السلام، قد قدرت أن المبلغ اللازم لإنعاش شمال مالي يصل إلى ٤,٩ بلايين دولار على مدى ثلاث سنوات.

٢ - وقف إطلاق النار والوضع الأمني العام

٤٢ - لئن لم تحدث أي انتهاكات لوقف إطلاق النار منذ آب/أغسطس ٢٠١٥، فقد تدهور الوضع الأمني العام في مالي تدهورا كبيرا خلال العام الماضي. وازدادت الحوادث الأمنية حدة وتعقيدا. وتمكنت الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة العنيفة من تحسين أساليب عملها، بتوخي درجة أكبر من المرونة تتيح لها السرعة في اعتماد أساليب وتقنيات جديدة. وعززت هذه الجماعات قدرتها على شن هجمات ضد الأهداف الحكومية، كما تبين في الهجوم الذي استهدف فندق راديسون بلو (Radisson Blu Hotel) في باماكو في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥ وكذلك في واغادوغو، وغران - بسام، بكوت ديفوار. وإضافة إلى ذلك، فإن تعدد الجماعات المسلحة، لا سيما في الشمال، وتعقد علاقاتها وسرعة تغيرها، جعلت الوضع متقلبا بصفة خاصة ويتعذر التنبؤ به.

٤٣ - وواصلت القوات المالية والدولية تكبد الخسائر، حيث تضاعف عدد الهجمات التي ارتكبتها الجماعات المتطرفة العنيفة في شمال مالي. وانتشرت الهجمات لتطال وسط البلد، وبخاصة في منطقة موبتي. وفي ضوء هذه الحالة، شددت الحكومة وعدد من الجهات المعنية في مالي على ضرورة تعزيز ولاية البعثة ووضعها لتمكينها من حماية نفسها وتنفيذ ولايتها بطريقة أفضل. وإدراكا منهم بأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ليست مهيأة للقيام بعمليات مكافحة الإرهاب، دعوا الأمم المتحدة والشركاء الآخرين إلى تقديم دعم لوجستي محدد الأهداف إلى القوات المسلحة المالية، في ضوء الصعوبات التي تواجهها.

٣ - الحالة في المنطقة

٤٤ - سلط المحاورون الضوء على استمرار تأثير التطورات الجارية في المنطقة على الوضع في مالي، وعلى التأثير الذي خلفته الحالة في مالي على منطقتي الساحل وغرب أفريقيا. وأعربوا عن القلق بوجه خاص إزاء انتشار الجماعات المتطرفة العنيفة والجماعات الإرهابية وروابطها مع الشبكات الإجرامية المنظمة. وازداد التعاون الإقليمي من أجل التصدي لخطر الإرهابي في أعقاب الهجمات التي وقعت في بوركينا فاسو وكوت ديفوار وباماكو. ورحب المحاورون بالمبادرات الحالية الرامية إلى مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل، في إطار آليات منها المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وعملية نواكشوط بقيادة الاتحاد الأفريقي. ورحبوا أيضا بالدعم المقدم إلى بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في إطار عملية برخان بقيادة فرنسا. وفي الوقت نفسه، أكد المحاورون على أن النجاح في التصدي لآفة الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل، سيتطلب الدعم الطويل الأجل والاستثمار في الترتيبات الأمنية عبر الحدود وجمع المعلومات الاستخبارية وتبادلها، وكذلك تعزيز التنسيق.

تاسعا - التعديلات المقترحة على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

ألف - الولاية

٤٥ - في ضوء التطورات السياسية والأمنية الأخيرة في مالي، بما في ذلك التوقيع على اتفاق السلام، على النحو المبين أعلاه، يوصى بتمديد البعثة لمدة سنة أخرى، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، بولايتها الحالية. بيد أن تسريع المرحلة التالية من عملية تحقيق الاستقرار يقتضي من البعثة أن تعطي الأولوية للدعم الذي تقدمه إلى الحكومة في تنفيذ أحكام الاتفاق الرئيسية، لا سيما الأحكام المتصلة بإعادة بسط سلطة الدولة وتوسيعها تدريجيا. ومن ثم، ينبغي أن تركز البعثة على الجوانب الواردة أدناه، حيث تُقدم بعض التوصيات بإدخال تعديلات على ولايتها ووضعها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن فعالية عملياتها ستتوقف على تعزيز قدراتها وزيادة العنصر النظامي وعنصر الدعم في البعثة.

الدعم السياسي والمساعي الحميدة والمصالحة

٤٦ - ينبغي أن تواصل البعثة الاضطلاع بدورها كاملا في مساعدة الأطراف على تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاق السلام. وللقيام بذلك، ينبغي أن تعزز دعمها للجنة متابعة الاتفاق

بعدة سبل منها توفير الخبرة الفنية لتعزيز أمانتها ولجانها الفرعية. وبالإضافة إلى ذلك، يُوصي بأن تعين اللجنة، بدعم من الوساطة الدولية، المراقب المستقل الذي تنص المادة ٦٣ على تعيينه لمواصلة دعم اللجنة وآلياتها. وينبغي أن تواصل البعثة جهودها في دعم الإصلاحات الانتخابية والأعمال التحضيرية للانتخابات المحلية والإقليمية، مع العمل في الوقت نفسه على تعزيز مشاركة الجميع في عملية السلام، ولا سيما النساء والشباب، بوسائل منها دعم عقد مؤتمر الوفاق الوطني.

إعادة إرساء سلطة الدولة وبسطها

٤٧ - ينبغي أن تواصل البعثة دعم الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل استعادة سلطة الدولة وبسطها على نحو فعلي وتدريجي بسبل منها إنشاء إدارات مؤقتة، وتفعيل منطقتي ميناكا وتاوديني اللتين أعلن عن إنشائهما في الآونة الأخيرة. وينبغي للبعثة أيضا دعم إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية تدريجيا، وفقا للطرائق التي ستحددها بالاشتراك مع الحكومة، بما في ذلك بعد الانتهاء من إصلاح هذه القوات وإعادة تشكيلها. وينبغي أن تدعم البعثة على وجه الخصوص توسيع نطاق سلطة الدولة وتعزيز وجود قوات الدفاع والأمن المالية في منطقة موبتي لمنع زيادة تدهور الحالة الأمنية؛ والتخفيف من التوترات الطائفية والتصدي للتطرف العنيف؛ وتيسير تقديم الخدمات الأساسية.

رصد اتفاق وقف إطلاق النار وحماية المدنيين وتحقيق الاستقرار

٤٨ - لما كان الأمر يتعلق ببيئة محفوفة بالمخاطر وبضرورة تعزيز وضع البعثة، فإنه يجوز إعادة النظر في الولاية المنوطة بالبعثة من أجل التأكد على وجه التحديد من قدرة البعثة على اتخاذ كل التدابير اللازمة، داخل مناطق انتشارها وضمن حدود قدراتها، لتكفل جملة أمور من بينها منع استخدام مناطق عملياتها للقيام بأنشطة عدائية من أي نوع يعطلها عن أداء المهام الموكلة إليها، وحماية موظفي الأمم المتحدة ومرافقها ومنشآتها ومعداتها. وفي سياق اضطلاعها بذلك، ينبغي أن تنسق البعثة مع الحكومة والقوات الدولية. وينبغي أن تواصل كذلك دعم سلطات البلد في حماية المدنيين وتهدئة الأوضاع في المراكز السكانية الرئيسية وغيرها من المناطق التي يتعرّض فيها المدنيون للخطر، ولا سيما في شمال مالي، وذلك من خلال عدة وسائل كتسيير دوريات بعيدة المدى، والقيام، في هذا السياق، بردع التهديدات واتخاذ خطوات فعالة لمنع عودة العناصر المسلحة إلى تلك المناطق؛ وينبغي أن تواصل البعثة تسيير دوريات على طول المحاور الرئيسية، إما بشكل مستقل أو بالتنسيق مع القوات

المسلحة في مالي. وبغية دعم الجهود التي تبذلها الحكومة، ستضع البعثة استجابات متعددة الأبعاد مصممة خصيصا لتخفيف التوترات الطائفية وفقا لما تمليه ديناميات النزاعات المحلية.

إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٤٩ - بغية التعجيل باستئناف الدولة النهوض بالمسؤوليات الأمنية في جميع أنحاء أراضيها، ينبغي أن تدعم البعثة التبكير بدمج الدوريات المختلطة - التي تضم عناصر من قوات الدفاع والأمن المالية ومن الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق - ضمن قوات الدفاع والأمن المالية كإجراء مؤقت ودون المساس بالخطط المتوقعة من لجنة التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج والإدماج.

٥٠ - وينبغي أن تدعم البعثة أيضا إعادة توزيع قوات الدفاع والأمن المالية بتعبئة الدعم من الشركاء الدوليين لتوفير التدريب والمعدات في المناطق التي سيتم تحديدها بالتشاور مع الحكومة والشركاء. وفي إطار الجهود المبذولة عموما من أجل التصدي للجماعات المتطرفة العنيفة، ينبغي أيضا تعزيز التعاون وتبادل المعلومات الاستخباراتية بين القوات المسلحة المالية والشركاء الدوليين والبعثة. وأي دعم يقدم إلى قوات الدفاع والأمن المالية إلا ويجب أن ينفذ وفقا لقواعد الأمم المتحدة لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة.

٥١ - ويوصى بأن تضع الحكومة والبعثة معايير مفصلة مشفوعة بجداول زمنية، لأغراض إعادة النشر التدريجي لقوات الدفاع والأمن المالية في الشمال، مما سيفضي إلى إعادة النظر في انتشار البعثة. وفي إطار هذا الجهد، سوف تنظر البعثة في تسليم بعض مواقعها القريبة من حزام النيجر بصورة تدريجية إلى قوات الدفاع والأمن المالية في غضون العامين القادمين.

حقوق الإنسان وسيادة القانون

٥٢ - ينبغي أن تواصل البعثة دعم تدريب قوات الدفاع والأمن المالية من أجل تعزيز الاحترام الكامل لمعايير حقوق الإنسان عند تنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب. وينبغي للبعثة أيضا التركيز على تعزيز الاتساق بين القانون العرفي والقانون التشريعي، وبناء قدرات المؤسسات الإصلاحية والجهات القضائية الفاعلة على الصعيد الوطني.

المساعدة الإنسانية ومشاريع تحقيق الاستقرار

٥٣ - يشكل الشّق الإنمائي للاتفاق عنصرا رئيسيا في عملية السلام. وينبغي أن يعزز فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة تعاونهما من أجل كفالة استجابة متكاملة لدعم استعادة سلطة

الدولة وبسطها وتقديم الخدمات الأساسية. وستركز البعثة على العنصرين السياسي والأمني في الاتفاق، في حين سيتولى فريق الأمم المتحدة القطري، بما لديه من خبرة متخصصة، قيادة جهود المنظمة بشأن الجوانب الإنمائية في الاتفاق.

التعاون عبر الحدود وبين البعثات في المنطقة

٥٤ - يظل التعاون عبر الحدود وبين البعثات عنصرا رئيسيا في تيسير تنفيذ ولاية البعثة من خلال تهيئة بيئة تمكنها من القيام بعملها بشكل أفضل. ومن ثم، ينبغي أن تستكشف البعثة التدابير الكفيلة بتعزيز التنسيق مع المبادرات الأمنية الإقليمية، وكذلك مع الوكالات الأمنية في البلدان التي لديها حدود مع مالي، بسبل منها تبادل ضباط الاتصال. وينبغي أيضا أن تعزز البعثة التآزر وتبادل المعلومات الاستخباراتية مع الترتيبات الأمنية الإقليمية، بما في ذلك عملية نواكشوط بقيادة الاتحاد الأفريقي ومبادرة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، لزيادة فعاليتها في معالجة التحديات الأمنية المشتركة والتعجيل بتحقيق الاستقرار في مالي ومنطقة الساحل. وينبغي أيضا أن تعزز البعثة قدراتها من حيث التحليل الإقليمي، بالتنسيق الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بما في ذلك من خلال استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل والكيانات الأخرى في المنطقة دون الإقليمية.

٥٥ - وينبغي أن تستفيد البعثة من التطوير الجاري لقدرات الأمم المتحدة في مجال الاستجابات السريعة في إطار التعاون بين البعثات في غرب أفريقيا، وذلك من أجل تعزيز عملياتها. وفي هذا السياق، واستنادا إلى تقييم البيئة المحفوفة بالمخاطر، والمهام المطلوبة، والموارد المتاحة، يقترح نقل قوة الرد السريع البالغ قوامها ٦٥٠ فردا الموجودة حاليا في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى البعثة المتكاملة، وذلك بعد انسحابها من تلك العملية في آذار/مارس ٢٠١٧. وفي حين ستظل الوحدة في المقام الأول من أصول البعثة، يُقترح أن يظل بإمكانها العمل أيضا في ليبريا إذا ما تدهورت الحالة الأمنية هناك تدهورا خطيرا على أن يندرج عملها في إطار نفس الترتيبات القائمة بين العملية وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا عملا بالقرارين ٢١٦٢ (٢٠١٤) و ٢١٩٠ (٢٠١٤) على التوالي. ولما كانت القدرة على التنقل شرطا أساسيا لتحقيق الفعالية في عمل هذه القوة، يقترح نقل وحدة الطيران في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار البالغ قوامها ٨٥ فردا يقدمون حاليا الدعم للعملية. وتتواصل المشاورات مع البلدان المعنية المساهمة بقوات، والعمل جار في التحضير لطرائق نقل الوحدة في وقت لاحق، وذلك في انتظار موافقة مجلس الأمن. وسأتناول في تقريري المرحلي المقبل عن الحالة في مالي الطرائق المتفق عليها والمفهوم المقترح لتشغيل هذه الوحدة.

باء – القدرات والتشكيل والنشر

العنصر العسكري

٥٦ – بلغ قوام العنصر العسكري للبعثة المتكاملة في ١٨ أيار/مايو ما عدده ٤٠٧ ١٠ أفراد، نسبة النساء فيهم ١,٧٨ في المائة، وهو ما يمثل ٩٦ في المائة من القوام المأذون به وعدده ٢٤٠ ١١ فردا. وكانت القوة تضم سبع كتائب مشاة منتشرة في ثلاثة قطاعات، واحتياطيات القوة، وهيئة الأركان، وعناصر التمكين، ووحدات الدعم، و ٤٠ مراقبا عسكريا.

٥٧ – وتعزيز قدرة البعثة على الوفاء بولايتها وزيادة ترسيخ وضعها في بيئة غير آمنة وغير مواتية ومعقدة كتلك السائدة في شمال مالي يتطلب وجود قدرات كافية. وكما هو مبين في تقريري السابق (S/2016/281)، ظلت البعثة تفتقر إلى قدرات أساسية من قبيل طائرات هليكوبتر هجومية، ووحدة طائرة هليكوبتر عسكرية متوسطة الحجم للأغراض العامة وكتيبة قتالية متخصصة في حماية القوافل ووحدة لحماية القوة. وتواصل نقص الموارد في قوة البعثة المتكاملة من حيث ناقلات الأفراد المدرعة كما ظل هناك نقص في العدد اللازم من ضباط الأركان ذوي الخبرات المتخصصة، بما في ذلك في مجال الاستخبارات وتحليل الصور.

٥٨ – وبالإضافة إلى ذلك، ظل العديد من وحدات المشاة التابعة للبعثة يواجه صعوبات جسيمة في استيفاء معايير الأمم المتحدة المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات، حيث تفتقر ١٢ وحدة إلى معدات رئيسية وتقل نسبة سد الاحتياجات من الاكتفاء الذاتي في ٧ وحدات عن ٦٠ في المائة. ولما كان شمال مالي يمثل أخطر بيئة نُشرت فيها بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة من حيث الخطر الفتاك الذي تشكله الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، فإن تحسين قدرة القوة على المناورة وحمايتها أمر يتطلب من البلدان المساهمة بقوات أن تتخذ تدابير عاجلة من أجل الوفاء بالتزاماتها بموجب مذكرات التفاهم الخاصة بها فتنشر ما تبقى من ناقلات الأفراد المدرعة اللازمة لتلبية احتياجات القوة الحالية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ما يقرب من نصف العيادات من المستوى الأول التي تديرها البلدان المساهمة بقوات لا يمتثل امتثالا تاما لمعايير الأمم المتحدة. وهناك جهود جارية للتشاور مع البلدان المساهمة بقوات من أجل تحديد خيارات مبتكرة لتلبية الاحتياجات بوسائل عدة منها البحث عن شركاء ثنائيين يساعدون على سد الثغرات القائمة في مجال التزود بالمعدات الأساسية، بما في ذلك التدريب على تشغيل هذه المعدات وصيانتها.

٥٩ - ونظرا لغياب الدولة في أجزاء كبيرة من الشمال، أصبحت البعثة تشكل الهدف الرئيسي للجماعات المتطرفة العنيفة. وبناء على ذلك، فقد تعين على البعثة أن تواجه أولا التحديات المتعلقة بسلامتها وأمنها، وهو ما حد من قدرتها على النهوض بولايتها على نحو كامل. وقد أجرى الاستعراض الاستراتيجي دراسة معمقة لمهام القوة استند فيها إلى آخر تقييم للتهديدات والحالة الأمنية وإلى محدودية انتشار قوات الدفاع والأمن المالية.

٦٠ - وفي القطاع الشمالي، تتمثل أولى الأولويات في نشر القدرات المتبقية لكفالة استمرار الإمدادات اللوجستية، وتوفير القدرة على كبح التصعيد والحماية الفعالة والحركة الجوية للرد السريع وإجلاء الضحايا (توفير كتيبة قتالية متخصصة في حماية القوافل وطائرة هليكوبتر هجومية وأخرى للأغراض العامة). وإضافة إلى ذلك، لا يزال القطاع الشمالي يفتقر إلى وجود وحدة مخصصة للاستخبارات والمراقبة والاستطلاع تسد الثغرة الموجودة في مجال المعلومات فيما يتعلق بإيجاد طريقة للإنذار بنشوب الأعمال العدائية والإلمام بديناميات النزاعات المحلية.

٦١ - وفي القطاع الغربي، انتشر العنف جنوبا في منطقتي موبتي وسيغو. وقد نُسبت الهجمات إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة المرابطين وجبهة تحرير ماسينا. وثمة إمكانية للحيلولة دون تفشي حالة الاضطراب وعكس مسارها بدعم من البعثة قبل أن يتجذر تأثير الجماعات المتطرفة العنيفة، كما يمكن للدولة أن تستعيد شرعيتها إذا ما تم اتخاذ التدابير الصحيحة. وتتسم الحالة في تمبكتو باستقرار نسبي أما الحالة الأمنية في حزام غوندام وليري وبير، فهي آخذة في التدهور.

٦٢ - وتشير الاستنتاجات إلى عدم كفاية قوام قوة البعثة وقدراتها ومستوى انتشارها حاليا، حتى على فرض سد الثغرات المتبقية في القدرات، وذلك في ضوء الحالة الأمنية الراهنة نظرا للحاجة إلى زيادة القدرة على التنقل والمناورة والحماية الذاتية. واعتُبر أن من الضروري إجراء زيادة لتحسين قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها، بما في ذلك ما يتعلق منها بحماية المدنيين ودعم إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية في الشمال في إطار استراتيجية البعثة للخروج.

٦٣ - ولذلك يوصى بزيادة قوام العنصر العسكري بمقدار ٢ ٠٤٩ فردا، للوصول بالقوام المأذون به إلى ١٣ ٢٨٩ فردا. وسيشمل الأفراد الإضافيون: (أ) ١٥٠ فردا من القوات الخاصة في تمبكتو سيسهمون في جمع المعلومات الاستخبارية وتوسيع نطاق العمليات؛ و (ب) سرية للتخلص من الأجهزة المتفجرة تضم ١٤٠ فردا في تمبكتو بغية تعزيز الحماية؛ و (ج) سرية للاستخبارات والمراقبة والاستطلاع تضم ١١٥ فردا في كيدال؛ و (د) ١٣٥ فردا من أجل تعزيز المقر القطاعي ومقر القوة والوحدات القائمة في مجال

الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع؛ و (هـ) ٢٠٠ فرد لزيادة قوام الكتيبة القتالية بغية تحسين الإمدادات اللوجستية إلى الشمال؛ و (و) ٢٠ ضابط أركان للعمل في مركز القيادة الجديد في موبتي بغية توفير قدرات في مجال التنقل التكتيكي والاستجابة في حالات الطوارئ، بما في ذلك الإجلاء؛ و (ز) قوة للرد السريع قوامها ٦٥٠ فردا، ووحدة طيران قوامها ٨٥ فردا؛ و (ح) ٥٥٤ جنديا لتوفير القوة البشرية الإضافية اللازمة للوحدة المتعهد بإنشائها، وذلك بسبب زيادة اشتراطات البلدان المساهمة فيما يتعلق بالاكتفاء الذاتي، وحماية القوة، و/أو الاحتياجات المتعلقة بالاستخبارات والمراقبة والاستطلاع. ومن أجل تعزيز القدرة الاستخباراتية للبعثة، سيجري ترسيخ مهام جميع الأفراد العسكريين والوحدات العسكرية العاملة في إدارة الاستخبارات والمعلومات وترشيدها في إطار هيكل يخضع مباشرة لسلطة قائد القوة.

القوات الفرنسية

٦٤ - أذن مجلس الأمن في قراره ٢٢٢٧ (٢٠١٥) للقوات الفرنسية بأن تستخدم، في حدود قدراتها ومناطق انتشارها، جميع الوسائل الضرورية للتدخل دعماً للبعثة في حال تعرضها لتهديد وشيك وخطير، بناء على طلب الأمين العام.

عنصر الشرطة

٦٥ - بلغ قوام عنصر الشرطة في البعثة في ١٨ أيار/مايو، ١ ١٤٥ فردا، بمن فيهم ٢٧٦ من فرادى ضباط الشرطة، منهم ٣٥ امرأة، و ٨٦٩ فردا من وحدات الشرطة المشكلة، منهم ٤١ امرأة، وذلك من أصل القوام المأذون به البالغ ١ ٤٤٠ فردا بمن فيهم ٣٢٠ من فرادى ضباط الشرطة و ١ ١٢٠ فردا في ثماني من وحدات الشرطة المشكلة. وتنتشر وحدات الشرطة المشكلة في باماكو، وغاو، وكيدال، وموبتي، وتمبكتو؛ ويجري حاليا نشر إحدى هذه الوحدات في غاو؛ ونشر فصيلة واحدة مؤقتا في دوينتزا. ومن المقرر مبدئيا نشر الوحدة المتبقية في غوندام في آب/أغسطس.

٦٦ - واستنادا إلى الحالة الأمنية المتغيرة والتحديات المستمرة التي تواجه وكالات إنفاذ القانون المالية، فقد خُلِص إلى أن القوام الحالي لشرطة البعثة لا يكفي لتنفيذ ولايتها بالكامل. ولذلك يوصى بزيادة قوام شرطة البعثة بمقدار ٤٨٠ فردا، بما في ذلك ثلاث وحدات إضافية من وحدات الشرطة المشكلة و ٦٠ من فرادى ضباط الشرطة، ليصل بذلك مجموع قوام الشرطة المأذون به إلى ١ ٩٢٠ فردا. ويوصى أيضا بنشر وحدة شرطة مشكلة في كل من ميناكا وموبتي، ونشر وحدة ثالثة في باماكو لتعمل بوصفها وحدة احتياطية للنشر السريع في

المناطق، مع إتاحتها أيضا في الوقت ذاته لتسيير دوريات مشتركة مع الشرطة الوطنية في باماكو، في حال طلبت السلطات المالية ذلك. وستحتاج جميع وحدات الشرطة المشكلة إلى زيادة متوسط عدد ناقلات الأفراد المدرعة من ٦ إلى ١٠ في ضوء البيئة المحفوفة بالمخاطر. وسوف يعمل فرادى ضباط الشرطة على توسيع نطاق التشارك في المواقع بهدف تعزيز التوجيه والدعم الاستشاري للوحدات المتخصصة التابعة للوكالات الوطنية لإنفاذ القانون، بما في ذلك دعم إنشاء وحدات لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والعابرة للحدود الوطنية ومكافحة الإرهاب في غاو وموبتي وتمبكتو.

٦٧ - وستجري البعثة أيضا تعديلات في قوامها الحالي، بما في ذلك إنشاء فريق خاص للتدخل مؤلف من ٣٠ ضابطا في باماكو لدعم الاستجابة للأزمات. وهناك أيضا جهود جارية لنشر قدرة في إطار الشرطة النهرية بغية تعزيز حماية المدنيين وتقديم الدعم العملياتي إلى قوات الأمن المالية في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية على نهر النيجر.

العنصر المدني

٦٨ - وفقا لقراري الجمعية العامة ٢٨٩/٦٩ ألف وباء، يتألف ملاك البعثة من ١ ٧١٣ وظيفة مدنية، بما في ذلك ٨٠١ وظيفة وطنية، و ٧٤٠ وظيفة دولية، و ١٧٢ وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة. وقد نشر، حتى ١٨ أيار/مايو، ٨٦ في المائة من الموظفين المدنيين، منهم ٢٥ في المائة من النساء.

٦٩ - وبغية التأكد من أن هيكل الملاك الوظيفي للبعثة يغطي على النحو الأمثل الاحتياجات الفنية والاحتياجات المتعلقة بالدعم على حد سواء، سوف يجري استعراض لملاك الموظفين المدنيين بعد اعتماد القرار المقبل بشأن البعثة لكفالة الاتساق التام مع الولاية الجديدة. ونظرا لضخامة التحديات المتعلقة بالدعم في مالي، يمكن النظر في زيادة قوام عنصر الدعم بصفة مؤقتة إلى أن تصل البعثة إلى قدرتها التشغيلية الكاملة.

الاعتبارات المتعلقة بالدعم

٧٠ - تواجه البعثة تحديات فريدة وخطيرة في تلبية احتياجاتها من اللوجستيات والدعم، نتيجة لاتساع مساحة مالي ووعورة تضاريسها، فضلا عن بيئتها الأمنية الصعبة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت قوة البعثة جهودها لتأمين طرق الإمداد الرئيسية بتنفيذ ٢٥ مهمة تتعلق بمرافقة القوافل اللوجستية. ومع ذلك، ظل التأخر في نشر الكتيبة القتالية والنقص في ناقلات الأفراد المدرعة والمركبات الأخرى المحصنة ضد الألغام يحدان من توفير الدعم اللوجستي إلى قواعد البعثة في الشمال. وتؤثر الأضرار التي لحقت بمطار كيدال سلباً

على القدرات اللوجستية والعملياتية للأمم المتحدة في المنطقة. وتتراوح التكلفة التقديرية لأعمال إعادة التأهيل بين ١,٧ و ٢,١ مليون دولار، ولن تبدأ هذه الأعمال إلا بعد إزالة الأجهزة المتفجرة واتخاذ التدابير الأمنية اللازمة.

٧١ - وبغية زيادة ترشيد سلسلة الإمداد وتيسير حركة البضائع على نحو أكثر كفاءة وفعالية إلى القطاعين الشمالي والغربي، يوصى بنقل المركز اللوجستي الرئيسي من باماكو إلى غاو واستخدام الطريق الذي يمر عبر بنن والنيجر كطريق إمداد إضافي، باعتباره أقصر بكثير من الطريق المستخدم حاليا والذي تنقل عبره البضائع من داكار إلى غاو وكيدال. وسوف يستتبع ذلك نقل غالبية الأفراد المدنيين العاملين في المجال اللوجستي من باماكو إلى غاو. وسيتم الإبقاء على مركز لوجستي ثانوي في باماكو لتيسير نقل الحمولات إلى القطاع الغربي.

سلامة الأفراد وأمنهم

٧٢ - تثير حالة انعدام الأمن بصفة عامة في الشمال، ولا سيما استمرار الهجمات القاتلة ضد البعثة، شواغل كبيرة بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة وخدمات الرعاية المقدمة لهم. وفيما يظل استمرار فعالية العمليات الأمنية شاغلا رئيسيا، ستعمل الأمانة العامة بشكل وثيق مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة لكفالة الوفاء بالمسؤوليات عن توفير خدمات الرعاية للأفراد المنتشرين، والنظر في الخيارات المتاحة للأمانة العامة لدعم تناوب أفراد الوحدات بصورة أكثر تواترا مما هو معتاد، وهو كل ١٢ شهرا، في حالات ارتفاع وتيرة العمليات واستهداف حفظة السلام. ويجري تنفيذ برامج أخرى لتأمين خدمات الرعاية بغية التخفيف من مستويات الإجهاد المرتفعة لدى الموظفين المدنيين في كيدال وتيساليت.

٧٣ - ولا تزال هناك إمكانات كبيرة لمواصلة دمج التكنولوجيا والاستخبارات لتعزيز أمن أفراد البعثة ومنشآتها وأصولها، مع القيام أيضا بنشر موارد إضافية، بما في ذلك سرية للاستخبارات والمراقبة والاستطلاع في كيدال على النحو المقترح في الفقرة ٦٣ أعلاه. وستحتاج البعثة أيضا إلى تعزيز قدرتها على القيام بعمليات الإجلاء الطبي الطارئة نهارا وليلا، وهذا ما يتطلب وجود طائرتي هليكوبتر إضافيتين متخصصتين ومزودتين بأجهزة للرؤية الليلية؛ وأفرقة طبية جوية لحالات الطوارئ في موبتي وتيساليت؛ وأربعة أفرقة طبية في أغلهوك، ودوينتزا، وليري، وميناكا.

عاشرا – الاعتبارات المالية

٧٤ – إن الميزانية التي اقترحتها للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ التي تبلغ قيمتها الإجمالية ٩٤٥,٥ مليون دولار، معروضة حالياً على اللجنة الخامسة للجمعية العامة لكي تستعرضها وتنظر فيها. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، والموافقة على توصياتي الواردة في الفقرات من ٤٥ إلى ٧٣ أعلاه، فإنني أعتزم التماس موارد إضافية لتشغيل البعثة من الجمعية العامة خلال الجزء الرئيسي من دورتها الحادية والسبعين.

٧٥ – وحتى ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٦، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة المتكاملة ما قدره ٧٩ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ مبلغاً قدره ٣٧٢,٦ ٢ مليون دولار.

٧٦ – وسُددت تكاليف القوات/وحدات الشرطة المشكلة للفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، بينما سُددت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

حادي عشر – ملاحظات

٧٧ – بعد عام من التوقيع على اتفاق السلام والمصالحة من جانب حكومة مالي والجماعات المسلحة الموقعة، وبعد ثلاث سنوات من نشر البعثة، قطعت مالي شوطا طويلا على طريق الاستقرار. وإنني أثني على الدور القيادي الذي اضطلع به الرئيس كيتا، وقادة الجماعات المسلحة الموقعة الذين نجحوا، خلال السنة الماضية، في مواصلة حوار سياسي أفضى إلى إحراز بعض التقدم بشأن الإصلاحات السياسية والمؤسسية، فضلا عن الوقف الفعلي للأعمال العدائية، منذ اختتام المحادثات المعقودة النفيس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

٧٨ – وأنوه على وجه الخصوص بالالتزام الذي قطعه الرئيس كيتا وقادة الجماعات المسلحة الموقعة، في ٢٧ شباط/فبراير، بالاتفاق على جدول زمني جديد لتنفيذ الأحكام المؤسسية والأمنية الرئيسية التي ينص عليها اتفاق السلام. وهذا ما يمثل، في حد ذاته، اعترافا بأن التحديات التي تعترض تنفيذ الاتفاق هي تحديات جسيمة، وأن التقدم المحرز حتى الآن ظل متفاوتا. والإصلاحات السياسية والمؤسسية، ولا سيما تلك المتعلقة بتحقيق اللامركزية، وإصلاح قطاع الأمن، وسيادة القانون، تتيح فرصة تاريخية للتوصل إلى حل مستدام للتحديات القائمة منذ فترة طويلة في مجالي الحوكمة والأمن والتي تكمن في صميم الأزمة

الدائرة في مالي. ولذلك، فإنني لا أزال أشعر بالقلق من التأخيرات المستمرة في تنفيذ الاتفاق وأشاطر الشعور بالإلحاح الذي أعرب عنه أصحاب المصلحة الماليون والدوليون على السواء.

٧٩ - ويتحمل أصحاب المصلحة الماليين المسؤولية عن مضاعفة الجهود الرامية إلى التعجيل بتنفيذ الاتفاق. وأذكّر، مرة أخرى، بالتزامهم بموجب المادة ٥٠ من الاتفاق بالعمل على تنفيذ الاتفاق بحسن نية والسعي إلى تنفيذه بالكامل. وأرحب في هذا الصدد بتعيين المحافظين الثلاثة لمناطق كيدال وميناكا وتاوديني، وبإصدار القانون الذي ينقح قانون الجماعات الإقليمية، باعتبارهما إنجازين هامين على طريق استعادة سلطة الدولة وبسطها بصورة تدريجية.

٨٠ - وإن التقدم البطيء في تفعيل أحكام الاتفاق المتعلقة بالدفاع والأمن، بما في ذلك الدوريات المختلطة وعمليات التجميع، والتأخر في إعادة هيكلة قطاع الأمن، واستمرار غياب مؤسسات إنفاذ القانون في جزء كبير من إقليم مالي، كلها عوامل أسهمت إلى حد كبير في تدهور البيئة الأمنية في الشمال. وتواجه الحكومة والأطراف الموقعة الآن الحاجة الملحة إلى الدخول في ''سباق مع الزمن'' من أجل إحباط الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة العنيفة في إصرارها على عرقلة تنفيذ الاتفاق.

٨١- وأدعو الحكومة والجماعات المسلحة الموقِّعة إلى أن تقوم، بدعم من البعثة والشركاء الآخرين، بالاستفادة من إنشاء كل من لجنة الإدماج ولجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مؤخرا ومن التقدم المحرز في مجال الإصلاحات السياسية، من أجل تعجيل عملية التجميع، والشروع في تفعيل الدوريات المختلطة والوحدات الخاصة، وتوفير الأمن لعملية بسط سلطة الدولة تدريجيا باتجاه الشمال. وأدعو الحكومة أيضا إلى بدء حوار حقيقي مع الجماعات الموقِّعة، بدعم من الشركاء الدوليين، بهدف الاتفاق على طرائق إدماج عناصر الجماعات المسلحة الموقِّعة في قوات الدفاع والأمن المالية التي أُعيد تشكيلها للتمكين من إحراز تقدم في عملية التجميع وإنشاء الوحدات والدوريات المختلطة.

٨٢ - وفي هذا السياق، أحث الحكومة على القيام، بالتنسيق الوثيق مع البعثة والشركاء الآخرين، بما في ذلك بعثات الاتحاد الأوروبي الموجودة في مالي لتدريب الأفراد العسكريين والشرطة، بتحديد خريطة طريق للتوسيع والنشر التدريجيين لكل من القوات المسلحة المالية بعد إصلاحها وإعادة تشكيلها وقدرات إنفاذ القانون والعدالة والسجون، باعتبار ذلك أنسب ردّ على تصاعد الإرهاب والتطرف العنيف في البلد. وفي حين ينبغي للحكومة أن تواصل قيادة إصلاح مؤسسات الأمن في مالي، فإني أشجع المجتمع الدولي على زيادة دعمه

لمواصلة تعزيز قدرات القوات المسلحة المالية، ولا سيما عن طريق توفير التدريب والعتاد والتوجيه.

٨٣ - ولدي اعتقاد راسخ بأن الحكومة والجماعات المسلحة الموقِّعة على الاتفاق ستظل تواجه انتكاسات استراتيجية كبيرة تؤثر في البيئة الأمنية السائدة في المناطق الشمالية والوسطى والجنوبية من مالي ما لم يتم التعجيل بإحراز تقدم على مستوى أحكام الاتفاق المتعلقة بالدفاع والأمن، كما يتبيّن من الهجوم الإرهابي الذي شُنّ على قافلة تابعة للبعثة في ١٨ أيار/مايو، وقُتل خلاله خمسة أفراد من حفظة السلام. وأُدين بشدة الهجمات الجبانة التي تشن ضد المدنيين، والجماعات المسلحة الموقِّعة، والقوات المالية والفرنسية، والبعثة. وأُعيد التأكيد على أن الهجمات التي تستهدف حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة تشكّل جرائم حرب بموجب القانون الدولي وعلى وجوب تقديم جميع مرتكبي الأعمال الإرهابية وجميع منظميها وممولِيها والجهات الراعية لها إلى العدالة وفقا للقانون الدولي، بصرف النظر عن الدوافع وراء ارتكاب تلك الأعمال. وأوجّه أيضا تعازيّ الخالصة إلى أسر الضحايا وحكومات الأشخاص المعنيين، وإلى شعب وحكومة مالي اللذين ما زالا يعانيان من خسائر لا مبرر لها. وأحث جميع الأطراف في مالي على الامتناع عن أعمال العنف وعلى إدانة استخدام الأطفال كدروع بشرية. وفي هذا السياق، أُدين مجددا الأحداث التي وقعت في ١٨ نيسان/أبريل في كيدال والتي تجسّد مثالاً على هشاشة عملية السلام وعلى عدم التزام بعض الأطراف. وأنا أشعر بأسف شديد على الأرواح التي أُزهقت، وأؤكد مجددا على الالتزام بإيضاح ملابسات ما وقع إيضاحا تاما.

٨٤ - ولا يزال يساورني القلق الشديد من توسّع نطاق الهجمات التي تشنها الجماعات المتطرفة العنيفة والجماعات الإرهابية في منطقتَي موبتي وسيغو، حيث تواجه أجهزة الأمن وإنفاذ القانون في مالي أخطارا متزايدة أعاقت أيضا سير عمليات وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والشركاء الآخرين في المنطقة. وفي حين أُثني على السلطات المالية لشروعها في عمليات مكافحة الإرهاب في هاتين المنطقتين، أدعو الحكومة إلى ضمان الامتثال في أي ردّ تضطلع به امتثالا تاما للالتزامات الدولية لحقوق الإنسان. إذ يساورني القلق بشأن مزاعم تفيد ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان خلال تنفيذ هذه العمليات، وهو ما يزيد من تنفير المجتمعات المهمشة أصلا. فعمليات مكافحة الإرهاب يجب ألا تُنفذ بطريقة تنتهك حقوق الإنسان الأساسية والحريات الأساسية أو تُفاقم تهميش بعض المجتمعات المحلية. وأؤكد، مرة أخرى، على أن انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب باسم مكافحة التطرف المصحوب بالعنف تمنح الإرهابيين أفضل الأدوات لاستقطاب مجنّدين جدد.

٨٥ - ومن المهم أيضا الاستمرار في مكافحة الإفلات من العقاب وتسوية تظلمات المجتمعات المحلية التي طال أمدها، بما فيها ما يتعلق بإشراكهم في عملية السلام. وأدعو الحكومة والجماعات المسلحة الموقِّعة إلى أن تقوم، بدعم من الوساطة الدولية، بتشجيع مشاركة أصحاب المصلحة في مالي على نطاق واسع في عملية السلام، بطرق منها مواصلة الحوار السياسي، وزيادة مبادرات التواصل الاستباقية، وتعزيز مشاركة النساء والشباب. وسيكون لعقد مؤتمر الوفاق الوطني دور هام في هذا الصدد. وأدعو الحكومة أيضا إلى مواصلة العمل عن كثب مع البعثة والشركاء الآخرين من أجل تفعيل لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة التي ينبغي أن تُسهم هياكلها الموجودة على مستوى المناطق في إيصال مبادرات تحقيق العدالة والمصالحة إلى المجتمعات المحلية.

٨٦ - ويشجعني ما تُظهره القيادة في مالي من عزم على وقف توسّع التطرف المصحوب بالعنف، بما في ذلك عن طريق إقرار الأولويات الخمس المحددة ضمن مبادرة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب في مالي، وهي تعزيز النظام القضائي، وتنسيق المسائل المرتبطة بالإرهاب على الصعيدين الوطني والإقليمي، وإصلاح القطاع الأمني، وتوطيد أمن الحدود، ومنع التطرف المصحوب بالعنف. وستدعم البعثة الحكومةَ في تنفيذ هذه المبادرة بدعمٍ ماليٍّ من مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

٨٧ - ولا يزال استئناف تقديم الخدمات الأساسية واستحداث الأنشطة المدرة للدخل أمرين أساسيين من أجل معالجة الشواغل المستمرة على الصعيد الإنساني، والبطالة، ولا سيما في صفوف الشباب والمقاتلين السابقين الذين هم عرضة لاعتناق الفكر المتشدد. وأشجع الحكومة بشدة على مواصلة جهودها لتوسيع نطاق تغطية الخدمات الاجتماعية الأساسية في المنطقتين الوسطى والشمالية، لكفالة استفادة المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع من مكاسب السلام التي طال انتظارها. وستواصل البعثة توثيق تعاونها مع فريق الأمم المتحدة القطري لضمان تحقيق التكامل الفعلي بين الجهود المبذولة والتعجيل بنقل المسؤوليات، حسب الاقتضاء، والإسراع بتقديم الخدمات الأساسية إلى أشد المناطق هشاشة في البلد، وذلك في إطار الاحترام التام للمبادئ الإنسانية.

٨٨ - ويرتبط الأمن والاستقرار في مالي ارتباطا وثيقا بأمن منطقتي الساحل وغرب أفريقيا واستقرارهما. وكما يتضح من الهجمات الإرهابية التي نُفذت مؤخرا في بوركينا فاسو وكوت ديفوار ومالي، واستمرار انعدام الاستقرار في بعض بلدان منطقة الساحل. ولن يتسنى تحقيق الاستقرار في مالي إلا بالمشاركة القوية والفعالة من جانب بلدان المنطقة، حيث لا يمكن للحدود أن تضمن احتواء هذه التهديدات. وأرحّب بالتزام زعماء المنطقة بالعمل

معا بشكل وثيق من أجل تحقيق هذه الغاية، ولا سيما في وقت تعمل فيه الأمم المتحدة على تكييف الأثر الناجم عن عملياتها لحفظ السلام في المنطقة. وتشكل المبادرات الأمنية الجارية بقيادة الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل آلياتٍ هامة لتوحيد صفوف أصحاب المصلحة المعنيين وتفعيل هذا الالتزام. وأشدد على أهمية تعزيز إمساك المنطقة بزمام هذه المبادرات. وأشجع الشركاء على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف على زيادة دعمهم لهذه المنظمات والمبادرات، بطرق منها توفير المساعدة المالية واللوجستية، من أجل النهوض بما تبذله المنطقة من جهود جماعية لتعزيز فعالية مكافحة الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وأشجع بلدان المنطقة كذلك على زيادة تعاونها مع حكومة مالي والبعثة بشأن القضايا المرتبطة بأمن الحدود وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وكذلك التعاون عن طريق استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وستواصل البعثة الاضطلاعَ بدورها وفقا للولاية المنوطة بها، وتعزيزَ الدعم الذي تقدمه إلى هذه المبادرات الإقليمية.

٨٩ - استشرافا للمستقبل، أعتزم أن أواصل عن كثب استعراض التطور السريع للمشهد السياسي والأمني، مع العمل في الوقت نفسه على مواصلة تأمين الموارد الكافية للبعثة بحيث تكون في وضع يكفل لها تحقيق أهدافها ذات الأولوية. وسأواصل العمل مع الحكومة على وضع مقاييس مرجعية واقعية وذات مصداقية صوب العمل تدريجيا على إقامة سلطة الدولة وبسط نفوذها، على نحو يكفل تحسين التسلسل التراتبي لانخراط البعثة وأولوياتها ووضعها وأثرها في الأشهر والسنوات القادمة، مع الأخذ في الاعتبار الأطر الزمنية المنصوص عليها في الاتفاق بشأن الإصلاحات المؤسسية الرئيسية، والانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها عام ٢٠١٨. وقد يكون من المفيد أيضا تأطير ذلك برؤية مشتركة بشأن الغاية النهائية المتوخاة من عمل البعثة.

٩٠ - وتحقيقا لهذا الهدف وسعيا للتغلب على العقبات المحتمل أن تعترض تنفيذ أهم الإصلاحات السياسية والمؤسسية والأمنية المنصوص عليها في الاتفاق، سيواصل ممثلي الخاص بذل مساعيه الحميدة للتواصل بشكل استباقي مع حكومة مالي والجماعات المسلحة الموقِّعة على الاتفاق. وستواصل البعثة أيضا، بالتنسيق الوثيق مع الوساطة الدولية، القيام بدور رئيسي في التنسيق الاستراتيجي للحوار الدائر بين الحكومة والشركاء الدوليين بشأن المسائل المرتبطة بتنفيذ الاتفاق. وفي هذه الأثناء، ستزيد البعثة من دعمها المقدم إلى أنشطة لجنة متابعة الاتفاق والآليات الأخرى المنصوص عليها في الاتفاق، إلى جانب دعوة اللجنة إلى النظر بجدية في تعيين المراقب المستقل.

٩١ - وبناء على ذلك، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة لمدة سنة واحدة، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، على أن يصل قوامها المأذون به إلى ٢٨٩ ١٣ فردا عسكريا و ٩٢٠ ١ فردا من الشرطة، مع إعادة ترتيب أولويات الولاية المنوطة بالبعثة على النحو المبين في الفقرات من ٤٥ إلى ٧٣ أعلاه، ولا سيما تلك المتعلقة بحماية موظفي الأمم المتحدة ومرافقها وأصولها، وحماية المدنيين، وتنفيذ مهام تحقيق الاستقرار.

٩٢ - وبالإضافة إلى التعديل الموصى به لولاية البعثة وقوامها، يظل من الأهمية بمكان أن تُعجّل البعثة بسدّ الثغرات المتبقية على صعيد الاحتياجات من القوات، وأن تعزز قدراتها، بما في ذلك الاستخبارات واستخدام التكنولوجيات، وأن تواصل تعديل وضعها لتُواجه تدهور الحالة الأمنية. ومن شأن هذه التدابير أن تعزز قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها. وأحث جميع الدول الأعضاء التي تعهّدت بتوفير أفراد نظاميين وأصول للبعثة، أو التي تدعم البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في البعثة، أن تعجّل بإيفاد ما تبقى لديها من أفراد وعتاد لهذا الغرض. وأحث أيضا على الإسراع بنشر أية قدرات عسكرية وشرطية إضافية متى أذِن مجلس الأمن بذلك. وأشيد بجميع البلدان المساهمة في البعثة على استمرارها في تقديم الدعم سعيا لتحقيق السلام، بما في ذلك المساهمة غير المسبوقة المقدمة من البلدان الأوروبية المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وعلى التعهدات التي قطعتها لدعم البعثة.

٩٣ - وأخيرا، أود أن أعرب عن امتناني ودعمي الكامل لممثلي الخاص لمالي، السيد محمد صالح النظيف، على جهوده التي لا تكل. وأود أن أشيد إشادة خاصة برجال ونساء البعثة المدنيين والعسكريين على تفانيهم وما يُسهمون به في مالي في ظل ظروف شديدة الصعوبة. وأعرب أيضا عن امتناني لكلٍّ من الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي والشركاء على الصعيد الثنائي، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات غير الحكومية، وجميع الشركاء الآخرين، والكثير منهم يعملون في ظروف صعبة ويواجهون تهديدات خطيرة في بيئة معادية، لإسهامهم المقدم في سبيل دعم السلام والاستقرار في مالي.

المرفق

قوام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦

البلد	العنصر العسكري			عنصر الشرطة								
	ضباط الأركان والوحدات			عناصر الشرطة من خارج الوحدات المشكلة			وحدات الشرطة المشكلة			مجموع أفراد الشرطة		
	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع
ألبانيا												
الجزائر												
الأرجنتين												
أرمينيا	١		١									
أستراليا	٥		٥									
النمسا												
بنغلاديش	١ ٤٤٥		١ ٤٤٥				١٣٩		١٣٩	١٣٩		١٣٩
بلجيكا	٧		٧									
بنن	٢٥٨		٢٥٨	٢٦	١	٢٧	١٤٠		١٤٠	١٦٦	١	١٦٧
بوتان	٣		٣									
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)												
البوسنة والهرسك	٢		٢									
بوتسوانا												
البرازيل												
بروني دار السلام												
بلغاريا												
بوركينا فاسو	١ ٦٩١	٢٩	١ ٧٢٠	٢٤	٣	٢٧				٢٤	٤	٢٧
بوروندي				١٣		١٣				١٣		١٣
كمبوديا	١٩٢	١٣	٢٠٥									
الكاميرون	٣		٣	١٦		١٦				١٦		١٦
كندا												
جمهورية أفريقيا الوسطى												

البلد	العنصر العسكري			عنصر الشرطة					
	ضباط الأركان والوحدات			عناصر الشرطة من خارج الوحدات المشكلة			وحدات الشرطة المشكلة		مجموع أفراد الشرطة		
	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع
تشاد	١ ٤٤٣		١ ٤٤٣	٤		٤				٤		٤
شيلي												
الصين	٣٨٧	١٥	٤٠٢									
كولومبيا												
الكونغو												
كوت ديفوار	٤		٤									
كرواتيا												
قبرص												
الجمهورية التشيكية	١		١									
جمهورية الكونغو الديمقراطية				٥	١	٦				٥	١	٦
الدانمرك	١٧	١	١٨									
جيبوتي				١		١				١		١
دومينيكا												
الجمهورية الدومينيكية												
إكوادور												
مصر	٦٨		٦٨									
السلفادور	٩٨	٤	١٠٢									
إستونيا	١		١									
إثيوبيا	١		١									
فيجي												
فنلندا	٤		٤									
فرنسا	٢٢		٢٢	٩		٩				٩		٩
غابون												
غامبيا	٤		٤									
ألمانيا	١٢٩		١٢٩	١٦	٣	١٩				١٦	٣	١٩
غانا	٢١٩		٢١٩									
قبرص												
غرينادا												
غواتيمالا												

البلد	العنصر العسكري			عنصر الشرطة					
	ضباط الأركان والوحدات			عناصر الشرطة من خارج الوحدات المشكلة			وحدات الشرطة المشكلة		مجموع أفراد الشرطة		
	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع
غينيا	٨٤٧	٦	٨٥٣	٧	٣	١٠				٧	٣	١٠
غينيا – بيساو	١		١									
هندوراس												
هنغاريا												
أيسلندا												
الهند												
إندونيسيا	١٤٠	٤	١٤٤									
أيرلندا												
إسرائيل												
إيطاليا	١		١									
جامايكا												
اليابان												
الأردن	١		١	١		١				١		١
كازاخستان												
كينيا	٣	٤	٧									
قيرغيزستان												
لاتفيا	١		١									
ليسوتو												
ليبريا	٤٧	٢	٤٩									
ليبيا												
ليتوانيا												
لكسمبرغ												
مدغشقر				٢		٢				٢		٢
ملاوي												
ماليزيا												
موريتانيا	٥		٥									
جمهورية مولدوفا												
منغوليا												
الجبل الأسود												

البلد	العنصر العسكري			عنصر الشرطة							
	ضباط الأركان والوحدات			عناصر الشرطة من خارج الوحدات المشكلة			وحدات الشرطة المشكلة			مجموع أفراد الشرطة		
	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع
المغرب												
موزامبيق												
ناميبيا												
نيبال	١٤٦	٤	١٥٠									
هولندا	٤٤٢	٣٠	٤٧٢	١٦	٣	١٩				١٦	٣	١٩
نيوزيلندا												
النيجر	٨٥٦	٦	٨٦٢	١٣	١٢	٢٥				١٣	١٢	٢٥
نيجيريا	٦٥	١٣	٧٨	٢		٢	١٠٨	٣١	١٣٩	١١٠	٣١	١٤١
النرويج	٧٢	٩	٨١									
باكستان												
بالاو												
بابوا غينيا الجديدة												
باراغواي												
بيرو												
الفلبين												
بولندا												
البرتغال	٣		٣									
قطر												
جمهورية كوريا												
رومانيا	١		١	٢		٢				٢		٢
الاتحاد الروسي												
رواندا												
ساموا												
السنغال	٦٥٦	١٠	٦٦٦	١٦	٢	١٨	٢٧٦	٤	٢٨٠	٢٩٢	٦	٢٩٨
صربيا												
سيراليون	٧		٧									
سنغافورة												
سلوفاكيا												
سلوفينيا												

البلد	العنصر العسكري			عنصر الشرطة							
	ضباط الأركان والوحدات			عناصر الشرطة من خارج الوحدات المشكلة			وحدات الشرطة المشكلة			مجموع أفراد الشرطة		
	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع
جنوب أفريقيا												
إسبانيا												
سري لانكا												
السويد	٢١٣	٢١	٢٣٤	٢	٣	٥				٢	٣	٥
سويسرا	٤		٤	٣		٣				٣		٣
طاجيكستان												
تايلند												
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا												
تيمور – ليشتي												
توغو	٩٢١	١٥	٩٣٦	٣		٣	١٣٤	٦	١٤٠	١٣٧	٦	١٤٣
تونس				٤٦	١	٤٧				٤٦	١	٤٧
تركيا				٣		٣				٣		٣
أوغندا												
أوكرانيا												
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٢		٢									
جمهورية تنزانيا المتحدة												
الولايات المتحدة الأمريكية	٩		٩									
أوروغواي												
فانواتو												
اليمن	٧		٧	٩		٩				٩		٩
زامبيا												
زمبابوي												
المجموع	**١٠ ٤٥٥**	**١٨٦**	**١٠ ٦٤١**	**٢٣٩**	**٣٢**	**٢٧١**	**٧٩٧**	**٤١**	**٨٣٨**	**١ ٠٣٦**	**٧٣**	**١ ١٠٩**

خريطة

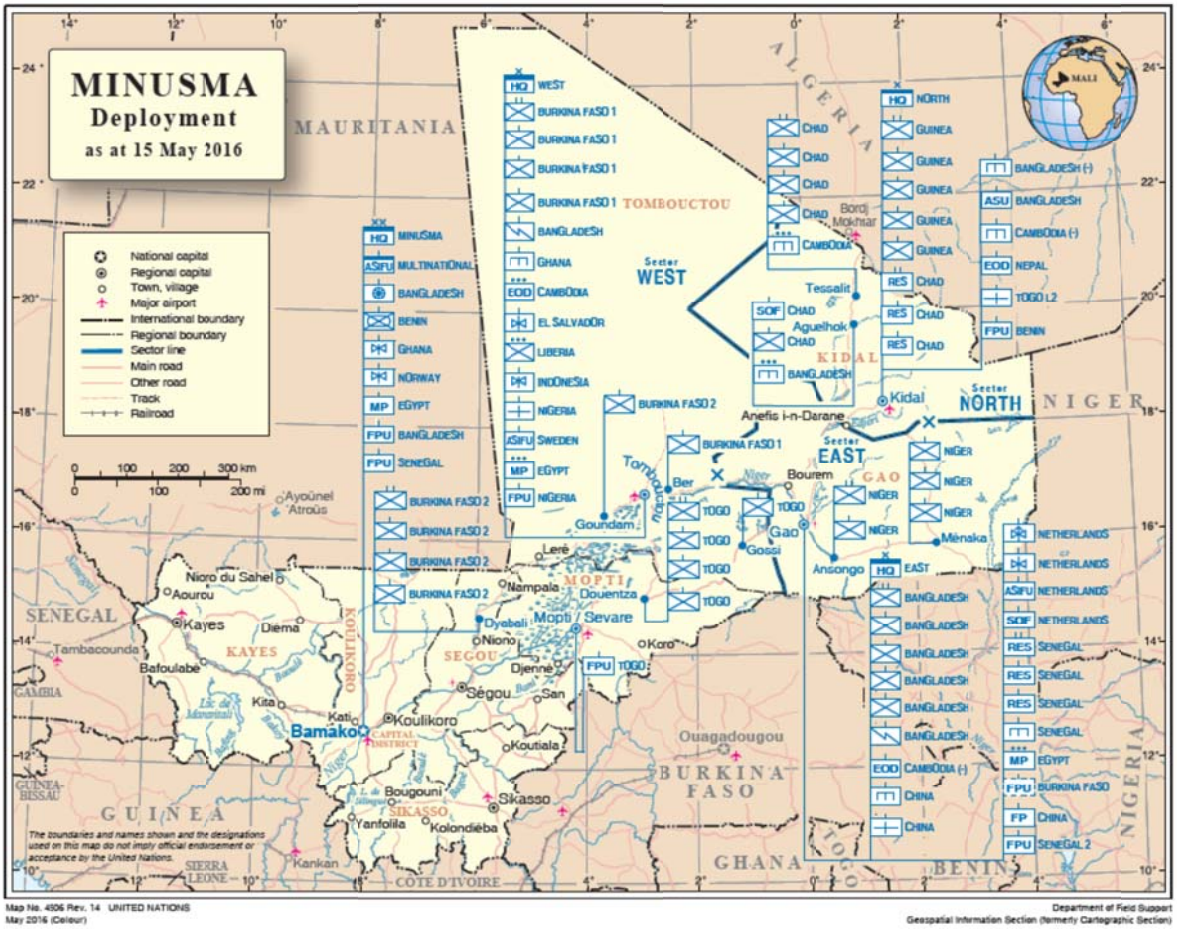
MINUSMA
Deployment
as at 15 May 2016
National capital
Regional capital
Town, village
Major airport
International boundary
Regional boundary
Sector line
Main road
Other road
Track
Railroad
MAURITANIA
ALGERIA
MALI
NIGER
BURKINA FASO
GUINEA
SENEGAL
GUINEA-BISSAU
GAMBIA
SIERRA LEONE
COTE D'IVOIRE
GHANA
TOGO
BENIN
NIGERIA
Bamako
Mopti / Sevare
Gao
Kidal
Tombouctou
Ouagadougou
Sector WEST
Sector EAST
Sector NORTH
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map No. 4306 Rev. 14 UNITED NATIONS
May 2016 (Colour)
Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)